أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

نخب أكاديميّة تدعو لاعتماد البطاقة الائتمانيّة في التبادل التجاري

البنك المركزي يطرح آلية تمويل التجارة والموازنة العامّة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

طرح البنك المركزي آليات جديدة حيال التجارة الخارجية وطرق تمويلها من قبل الحكومة والقطاع الخاص، في وقت دعت نخب أكاديمية لاعتماد البطاقة الائتمانية في عملية التبادل التجاري.

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح ان تمويل التجارة الخارجية للحكومة والقطاع الخاص كانت تجري على وفق برنامج تجاري سنوي معد مسبقا سمي فيما بعد بـ(خطة التجارة الخارجية) بقصد تمويل تجارة الاستيرادات الحكومية والخاصة وفق عدد من الآليات.

واضاف صالح بحسب "وكالة انباء نيوزماتك" ان الآليات تتمثل بتولي الحكومة السحب من الاحتياطي لإغراض تمويل التجارة الحكومية وتجري التسوية عبر تعديل قيود الموازنة العامة وما يقابلها من قيود عبر الميزانية العمومية للبنك المركزي.

واضاف: ان برنامج او خطة الاستيراد يمنح القطاع الخاص اجازات استيراد على وفق تقديرات لجان الحاجة او مسح الطلب على السلع المستوردة النهائية او مستلزمات انتاج وغيرها من اللوازم الرأسمالية .مشيرا الى ان الآلية الثالثة تعتمد على قيام الأطراف التجارية الخاصة بفتح اعتماد عن طريق المصارف التجارية المحلية وبشكل خاص مصرف الرافدين، بعد ان يبتاع التاجر العملة الاجنبية سواء بمدخراته التي تمثل رأسماله أم عن طريق الاقتراض وهو الائتمان التجاري الذي يمنحه المصرف الى زبونه التاجر فيما تتمثل الآلية الرابعة في كلتا الحالتين ثانيا وثالثا حيث يبادل البنك المركزي العملة الأجنبية لقاء الدينار العراقي المتحصل من المصرف التجاري. وفي هذه الحالة على النفقة الخاصة والاستشفاء والتطبب خارج العراق ومستحقات شركات الطيران وبعض الشركات العاملة في العراق المولدة للربح وتحويلات العاملين الاجانب . مع ان الفترات التي اشتدت فيها الحروب ولا سيما عقد الثمانينات تم اللجوء الى الاقتراض الخارجي واشاعة ما يسمى بالدفع الآجل بسبب تدني الاحتياطيات الاجنبية التي استهلكتها الحرب وقد غطت تلك الاتفاقيات جانبا بسيطا من احتياجات القطاع الخاص الاستيرادي ، قبل ان يؤذن بممارسة سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي التي قادت الى فوضى في مصادر التمويل وتوليد سوق صرف سوداء واسعة ممولة لتلك العمليات الاستيرادية ولكن بكلف تضخمية مشوهة لهيكل الاسعار.

يذكران مفهوم تمويل التجارة ينصرف الى العلم الذي يصف ادارة النقود والمصارف والائتمان والاستثمارات والموجودات لاغراض التجارة الدولية ، وان الاطراف المشاركة في تمويل التجارة هم المصدرون والمستوردون والممولون ورجال التامين ومجهزي الخدمات الاخرى.

في غضون ذلك طالب أكاديميو الحكومة الاتحادية بالسعي لاصدار البطاقة الائتمانية للمواطنين كأنما الحكومة قامت مباشرة ببيع العملة الاجنبية الى التاجر المستورد عبر المصرف الوسيط الفاتح للاعتماد لتغطية الاستيرادات.

واوضح انه في ظل الرقابة المتشددة على الصرف والتحويل الخارجي فإن البنك المركزي غير مخول ببيع العملة الاجنبية خارج نطاق برنامج تمويل التجارة والسفر السياحي العادي الا بموافقة مشروطة مثل نفقات الدراسة

للانباء (آكانيوز) أمس إن "البطاقة الائتمانية ستجعل الاموال في المصارف المحلية فائضة عن حاجة الكثير من الناس بسبب الفاعلية التي ستتركها البطاقة في عملية التبادل التجاري، مما سيدفع هذه المصارف الى تشغيلها".

واشار سعيد الى ان "من فوائد البطاقة الائتمانية انها تعزز حركة التبادل التجاري، وتوفر الجهد والوقت سواء للتجار أم المواطنين المتبضعين، حيث انهم بدلا من اهدار اوقاتهم بآلية سحب العملة من المصارف وبكميات كبيرة ستكون البطاقة جاهزة لتلبية الطلب والمساعدة في الاختصار بالوقت والجهد مبيناً انها "ستوفر درجة عالية من الامان حيث تمنع وقوع حاملي كميات النقود في فخاخ اللصوص او السهو او التلف، وبالتالي فانها ستقلل من خطورة محتملة".

وبين ان "البطاقة الائتمانية اذا طبقت في العراق ينبغي ألا تكون محصورة عند عدد معين من المتعاملين بها كما حصل في بداية انطلاق مشروعها في اوروبا واميركا، بحيث اجبرت عمليات البيع والشراء حاملي البطاقة الائتمانية لدى مراكز بيع مخصصة على التعامل بها دون غيرها". واوضح ان "المتبضع في هذه الحالة سيكون "معمياً" رغما عن انفه عند هؤلاء المتعاملين بها، و لا يستطيع ان يشتري من عدد متنوع من مراكز البيع".

ولفت سعيد الى ان "البطاقة الائتمانية عندما توفر الامان وسرعة التداول واستقرار حجم العملة في المصارف الفائضة عن حاجة الناس آنيا سيدفع المصارف حينئذ الى التفكير في تشغيلها بالاستثمار حيث ستكون هناك حركة استثمار مستمرة للمشاريع الصغيرة او الكبيرة بشكل غير مسبوق".

استئناف جلسات التداول في سوق العراق للأوراق الماليّة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال المدير التنفيذي لسوق العراق للاوراق المالية طه احمد عبد السلام ان جلسات التداول في السوق تستأنف ابتداء من اليوم الثلاثاء بعد توقف دام اكثر من عشرة ايام.

واضاف عبد السلام بحسب "وكالة انباء نيوزماتك" ان التداول تم بمشاركة ٨٥ شركة مدرجة ضمن جلسات التداول الدورية في السوق وهي تمثل التداولات المتحققة للمستثمرين العراقيين وغير العراقيين.مضيفا ان اغلاق مؤشر السوق في آخر جلسة تم على (١٣٦,٠٣) نقطة مرتفعا بنسبة (١,٧١٠٪) نقطة وإن ارتفاعه بشكل كبير قياسا بالمتحقق العام الماضي يعد مكسبا للاقتصاد الوطني ودعما للواقع الاستثماري في السوق ، واوضح عبد السلام ان السوق يضع خططا جديدة خلال الايام المقبلة لتطوير عمله بما ينسجم مع المتغيرات المتحققة في البورصات العربية والعالمية.

مصدر: أربيل ستشهد افتتاح ١٠ معارض دوليّة خلال العام الجاري

□ أربيل/ وكالات

قال مصدر مسؤول في معرض اربيل الدولي، انه سيتم افتتاح ١٠ معارض دولية خلال العام الحالي، على أرض معرض اربيل.

وقال مدير معرض اربيل الدولي، لطيف عارف، لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) ان "إدارة المعرض تعكف سنوياً على وضع برنامج لافتتاح المعارض"، مضيفاً ان "برنامج عام ٢٠١٢ سيكتمل خلال هذا الاسبوع، بحيث سيتم إقامة معرض دولي في كل شهر، ما عدا شهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس) بسبب ارتفاع درجات الحرارة".

وأوضح ان "معرضاً واحداً من بين معارض عام ٢٠١٢ سيكون معرضاً عاماً، أما الأخرى فكل واحد منها سيخصص لأحد المجالات المحددة".

وأشار عارف الى انه "في عام ٢٠١١ افتتح ١٣ معرضاً دولياً باربيل، آخرها كان في مجال النفط والغاز في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) الماضي بمشاركة ٨٥ شركة من ١٥ دولة، ومنذ عام ٢٠٠٥ ولغاية الآن افتتح في اربيل نحو ٥٠ معرضاً دولياً".

فيما قال المدير العام للمتاجرة والصناعة بالاقليم عزيز ابراهيم، لـ(آكانيوز) ان "لوزارة التجارة والصناعة بحكومة اقليم كردستان دوراً كبيراً في فتح المعارض، لذا فإن الحكومة ستسمر في مساعيها لافتتاح أكبر عدد من المعارض، لأنها بمثابة بوابة للتبادل في الميادين كافة بين الاقليم ودول العالم".

ولفت الى ان "معارض الاقليم تعتبر فرصة ثمينة لتعريف اقليم كردستان بالعالم، كما حولت الاقليم الى بوابة لجميع الأسواق في عموم العراق، ودفعت الشركات الى العمل في الاقليم".

وكانت الدورة الاولى لمعرض اربيل الدولي قد افتتحت عام ٢٠٠٥، وتم حتى الآن افتتاح سبع معارض.

مصر ترفض طلب العراق التنازل عن ديون القطّاع الخاص

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

كشفت تقارير صحفية عن رفض الحكومة المصرية عرضاً تقدم به العراق يضمن توفير أصل ديون القطاع الخاص، والتي تقدر بنحو ٤٠٨ ملايين دولار، معللة ذلك بعدم امتلاكها حق التنازل عن الديون.

وذكرت صحيفة الاهرام المصرية في تقرير لها بحسب وكالة "شفق نيوز" ان "الحكومة المصرية تلقت دعوة رسمية من العراق تضمن توفير أصل ديون القطاع الخاص والتي تقدر بنحو ٤٠٨ ملايين دولار، وهي قيمة تحويلات المصريين الخاصة بالحوالات الصفراء منذ أكثر من ٢٠ عاماً".

واشارت الصحيفة الى ان "الحكومة المصرية رفضت العرض العراقي، الذي تضمن خضوع فوائد الديون لقواعد نادي باريس التي تقضي بإعفاء العراق من نسبة ٨٠٪ منها، وتقديم سندات على ١٥ سنة لنسبة الـ٢٠٪ المتبقية".

وبينت الصحيفة ان "الحكومة المصرية اكدت على تمسكها بكامل المستحقات لأنها لا تملك حق التنازل عن ديون القطاع الخاص، أو التنازل عن فوائد ديون العمال".

يشار الى ان الخارجية المصرية قد أجرت عدة اتصالات مع المسؤولين العراقيين خلال الفترة الماضية بشأن الديون المستحقة لمصر، حيث توجد ديون لشركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص بذمة العراق.

يذكر أن الحكومة المصرية تلقت عرضاً آخر من الجانب العراقي يمنح بموجبه مصر النفط بأسعار تفضيلية، ويفتح المجال أمام العمالة المصرية، وإبرام عقود في مجال الإنشاءات لزيادة الوجود المصري في العراق، خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة، وزيادة الوجود التركي والإيراني والفرنسي والألماني في الساحة العراقية.

اللجنة الماليّة تؤكّد عدم تأثير الأزمة السياسيّة على إقرار الموازنة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكدت اللجنة المالية النيابية على عدم تأثير الازمة السياسية الراهنة في اقرار موازنة عام ٢٠١٢، لافتاً الى ان مجلس النواب سيناقش نقل المشاريع غير المعلنة الى المحافظات لتعمل على انجازها.

ومن المقرر ان يناقش مجلس النواب في جلسته التي سيعقدها، اليوم الثلاثاء، موازنة عام ٢٠١٢.

وقال عضو اللجنة المالية امين هادي بحسب "شفق نيوز" إن "اقرار الموازنة لن يحتاج الى توافق سياسي، وهذه المسالة بعيدة كل البعد عن الخلافات والقضايا العالقة، وتسويتها بين الفرقاء السياسيين"، مبيناً أن "وزير المالية رافع العيساوي طالب مجلس النواب بالاسراع في اقرار موازنة عام ٢٠١٢، ولا توجد اعتراضات من القائمة العراقية بهذا الشأن". وأضاف هادي أن "هناك بعض الملاحظات من ائتلاف الكتل الكردستانية على بعض فقرات الموازنة وسيتم مناقشتها في مجلس النواب متوقعاً ان يقر مجلس النواب الموازنة خلال الشهر الحالي".

وأشار عضو اللجنة المالية الى ان "الكثير من المشاريع التي هي في طور الاعلان، ولم تحلها الوزارات يمكن مناقشتها في مجلس النواب لنقلها الى المحافظات لكي تعمل على انجازها"، متوقعاً أن "يقرّ مجلس النواب الموازنة خلال الشهر الحالي".

وكانت الحكومة قد أقرّت الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢، بقيمة بلغت ١٠٠ مليار دولار بزيادة قدرها ٢٢ ٪عن العام السابق، بعجز بلغ حوالي ١٣ مليار دولار، فيما كشفت اللجنة المالية النيابية عن بلوغ الموازنة التشغيلية ٧٠٪ من موازنة عام ٢٠١٢.

هل يمكن للعراق أن يتقدّم العالم العربي اقتصادياً

ترجمة/ المدى

ناقش الرئيس اوباما ورئيس الوزراء نوري المالكي الكثير من القضايا المهمة في واشنطن كانسحاب آخر القوات الاميركية وهشاشة الديمقراطية في العراق والتلويح بالتواجد الايراني على حدود العراق وغيرها. لكن الفقرة التي كانت في اسفل جدول الاعمال قد تكون اهم العوامل في مستقبل العراق، الا وهو النفط.

ويمتلك العراق اكبر رابع احتياطي نفطي على هذا الكوكب. هذا الكنز جعل العراق يوما ما اكثر بلدان المنطقة تطورا من حيث الاقتصاد. فلو استطاع العراق اعادة تنشيط صناعته النفطية، فيمكنه – مع الديمقراطية الناشئة – ان يصبح اكثر البلدان تقدما في العالم العربي.

ويأمل العراق زيادة انتاجه من النفط من ٢,٧ مليون برميل في اليوم الواحد حاليا إلى ١٣,٥ مليون بحلول عام ٢٠١٨ . يعتبر الخبراء الاجانب ان نصف هذا المعدل يعتبر انجازا كبيرا . في كل الاحوال، فإن الزيادة الكبيرة في الانتاج ستحتاج الى استثمار اكثر من الشركات الاجنبية التي تمتلك الخبرة و رأس المال اللتين خسرهما العراق عبر عقود الحرب و الاضطرابات . مع ذلك، فإن هذا الحماس قد تضاءل بسبب التأخيرات الروتينية والتشويش القانوني والحالة السيئة للانابيب ومرافق الخزن ومحطات التصدير وما شابه . الروتين الذي تواجهه الشركات في العراق – عند تقديمها طلبات الفيزا لمستخدميها او محاولة استيراد تجهيزات او المطالبة بمستحقاتها – يبدو انه يعكس مشاعر متجذرة في الماضي . فلقد تم تأميم صناعة النفط عام ١٩٧٢ ، و ما زال صدى فكرة طرد الشركات الاجنبية من العراق يتردد حتى ضمن حكومة المالكي الائتلافية . لقد آن الاوان لاتخاذ القرار ، و لدى القيادة العراقية خيار واحد : اما خلق بيئة ادارية تناسب الاستثمار الاجنبي او قبول معدل النمو البطيء لانتاج النفط.

الشركات العالمية العاملة في العراق ينتابها القلق، وعلى المسؤولين العراقيين ايجاد حل له. فلقد وعد دستور ٢٠٠٥ بقانون النفط والغاز الذي يسوي الخلاف حول من الذي يصادق على الصفقات، لكن مع ذلك فلا يوجد حتى الان مثل هذا القانون لأن الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان لم تتفقا على النصوص.

في آب الماضي، ارسلت حكومة المالكي مسودة قانون يسمح لمجلس فيدرالي بالمصادقة على اتفاقيات الخدمات الفنية فقط وعلى العقد الذي تمنحه الحكومة المركزية. بهذا القانون يتم الدفع للشركات عن التكاليف زائدا اجرة عن كل برميل نفط يتم انتاجه. لكن الكرد – في عقودهم مع ٤٣ شركة – وقعوا اتفاقات مشاركة انتاج تكون فيها الشركة مسؤولة عن التكاليف لكنها تحصل على نسبة مئوية من النفط المستخرج . المتعاقدون يفضلون هذه النصوص التي فيها مجازفة عالية لكنها تجلب ثمارا كبيرة ، كما انهم مهتمون بمستودعات النفط الشمالية .

في غياب قانون يحكم بذلك فقد اعتبرت حكومة المالكي عقود الكرد غير قانونية ومنعت الشركات التي وقعت هذه العقود من المشاركة في عروض النفط في باقي انحاء العراق. ومما زاد في التشويش، أن قد انكرت حكومة بغداد على هؤلاء المتعاقدين تصدير النفط الذي ينتجونه في مناطق كردستان، مما حدد مبيعاتهم للسوق المحلية. لهذه الاسباب جذبت حقول النفط الشمالية شركات من الدرجة الثانية مثل شركة نفط ماراثون وشركة هيس.

بعد ان أغضبت السلطات الكردية بهذه المسودة، وافقت الحكومة المركزية على مفاوضات جديدة، الا ان شركة اكسون موبيل هزت الامور في شهر ت١ عندما أصبحت أول شركة نفط كبرى توقع عقودا مع الكرد– ستة عقود استكشاف نفط –، قامت بذلك في نفس الوقت الذي تقوم فيه باعمال مع الحكومة المركزية. ردا على ذلك وضعت حكومة بغداد الشركة في القائمة السوداء و هددتها بالغاء ٦٠٪ من حصتها في تطوير حقل غرب القرنة ١ العملاق الذي ينتج ٣٥٠ الف برميل يوميا. هذا الفعل من قبل الشركة تحدى ليس فقط حكومة بغداد و انما ايضا حكومة الولايات المتحدة التي حذرت الشركات من توقيع عقود مع الكرد بغياب الاطار القانوني.

مع ذلك، يمكن ان تكون مناورة اكسون حافزا ايجابيا اذا ما اتخذت حكومة المالكي القرارات الصائبة .فابعاد الشركة عن حقل غرب القرنة ١ او اجبارها على الاختيار ما بين الكرد او الحكومة المركزية، يمكن ان يخيف شركاءها الاخرين. الافضل لبغداد ان تدعم قانون النفط والغاز الذي يتبنى عقود مشاركة انتاج للحقول الشمالية واتفاقيات خدمات فنية للحقول الجنوبية.

يقدر العراقيون أن الاستثمار المطلوب في هذه المنظومات يبلغ ٥٠ مليار دولار لغرض زيادة الانتاج الى ٦ ملايين برميل يوميا. هذه الاموال سيكون من الصعب الحصول عليها اذا ما استمرت حكومة المالكي بالوقوف في طريق الاستثمار الاجنبي.

■ عن/ نيويورك تايمز